مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار
ـدراسة المناخ الاستثماري في الجزائر ـ

The position of Algeria within the global indicators related to the investment climate
An analytical study of the investment climate in Algeria

أميـــرة بحـــري ، جامعة باتنة 01، *amira.bahri@univ-batna.dz*
إكـــرام مرعـــوش، جامعة باتنة 01، *moulahcene@ymail.com*
تاريخ الاستلام: 19 /2020/08 تاريخ القبول: 2020/11/06 تاريخ النشر: 2021/06/03

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على واقع المناخ الاستثماري في الجزائر وعلى أهم المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار في كل دول العالم ، حيث يعتبر المناخ الاستثماري من اهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى مختلف الدول، لذا سعت ولازالت تسعى الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري خاصة بوجود منافسة عالمية على جذب الاستثمارات الاجنبية بين الدول، الا انه بالرغم من الجهود المبذولة من اجل تحسين موقع الجزائر في مختلف المؤشرات نجد ان الجزائر تحتل في اغلب الاوقات المراتب الاخيرة في كل المؤشرات وهذا يدل على وجود الكثير من الاختلالات و المشاكل في الاقتصاد الجزائري و على رأسها اعتمادها على قطاع المحروقات و تهميش باقي القطاعات.
الكلمات المفتاحية : مناخ؛ استثمار ؛ مؤشرات عالمية ؛ الجزائر ؛
تصنيف *JEL: E2، F2، H7*

Abstract: This research aims to identify the most important global indicators related to the investment climate globally and in Algeria, where the investmentu climate is one of the major factors in attracting foreign direct investment to various countries. Algeria endeavored and is still seeking to improve its investment climate, especially with the presence of Global competition to attract foreign investment . Despite of the efforts made to improve Algeria's position in the various indicators, it takes the last places in all indicators, which means that there are imbalances and problems in the Algerian economy, mostly its dependence on the hydrocarbon and the marginalization of the other sectors.
.**keyword**: climate.; investment; global indicators; ; Algeria.
JEL classification code : *E2, F2 ,H7*

المؤلف المرسل: أميرة بحري، الإيميل: amira.bahri@univ-batna.dz

1. مقدمة:

يعد تهيئة المناخ الاستثماري من الشروط اللازمة من أجل جذب الاستثمارات الاجنبية، فقامت الجزائر بسن وتعديل وتطوير الإطار القانوني للاستثمار إضافة الى اعطاء حوافز وامتيازات مهمة وإصلاح نظامها الاقتصادي بغرض تحسين صورة المناخ الاستثماري الجزائري وتحسين مكانتها في المؤشرات الدولية المتعلقة بالاستثمار وذلك بغرض جذب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من المزايا التي تجذبها هذه الاستثمارات معها.

ومن خلال هذه الدراسة سيتم التطرق الى أهم المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار، وأيضا مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية لمناخ الاستثمار في الجزائر وصولا الى مكانة الجزائر ضمن اهم المؤشرات العالمية.

اشكالية البحث: مما سبق نطرح التساؤل التالي

ماهي مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار؟

هذا التساؤل يطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم المؤشرات العالمية المتعلقة بالمناخ الاستثماري؟
- مالذي يميز المناخ الاستثماري في الجزائر؟
- ماهي اهم المراتب التي تحتلها الجزائر ضمن هذه المؤشرات العالمية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية حيث تضمن المحور الأول المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار في حين المحور الثاني تناول المؤشرات الاقتصادية الكلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أما المحور الثالث والأخير فخصص لمكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم وضع فرضيتين اساسيتين

- تمتلك الجزائر مناخها استثماريا جذابا لمختلف الاستثمارات الأجنبية؛
- يعد ترتيب الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية انعكاسا على واقعها الاقتصادي بمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية لمناخ الاستثمار.

المنهج المتبع:

في محاولة للاجابة على الاشكالية المطروحة في البحث واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف مختلف المؤشرات الدولية المتعلقة بالاستثمار و تحليل مكانة الجزائر فيها.

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف الى معظم المشرات الدولية و كيفية اجراء ترتيب الدول ضمن هذه المؤشرات من خلال تحليل مكوناتها الثانوية ، كما تهدف الدراسة الى اسقاط الضوء على واقع المؤشرات الإقتصادية الكلية لمناخ الإستثمار في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- دراسة عبد الحميد بوخاري: واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة الباحث، العدد10 ،سنة 2012 ، جامعة ورقلة ،و قد توصل الباحث الى انه رغم ما بذلته معظم

الدول العربية وفي السنوات الأخيرة من جهودا لتحسين مناخ الاستثمار فيها، وهذا من خلال محاولات جادة لتهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات إلى الدول العربية .لكن رغم تلك الجهود المبذولة تبقى غي كافية رغم توفر المعطيات والوسائل والمقومات لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية على المستويين القطري أو الإقليمي.

❖ دراسة دغموم هشام: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000- 2015، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة والمالية، المجلد 05 العددرقم 01،سنة 2016 ، و توصل الباحث الى ان الجزائر تصف ضمن الدول التي اداؤها اقل من امكانياتها فيما يتعلق بجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

❖ دراسة بن حسين ناجي:تحليل و تقييم مناخ الاستثمارفي الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية – بحوث اقتصادية-، العدد31، المجلد ب ،جوان 2009، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه من اجل تحسين مناخ الاستثمارفي الجزائر لابد من تدخل حكومي يهدف الى توفير البيئة الاقتصادية المستقرة وتهيئة البنية التشريعية المشجعة على الاستثمار، كما انه يجب **ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين و ايضا ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري** .

2.المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار

تعتبر المؤشـــرات الدولية المتعلقة بتقييم مناخ الاســـتثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الاعمال ومسـاعدة المسـتثمرين على اتخاذ القرار المناسـب بشـأن الاسـتثمار في بلد معين من عدمه

1.2. مؤشر الحرية الاقتصادية:

إن مؤشر الحرية الاقتصادية يُسهم في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القوانين .لقد ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لغرض خلق انطباع إيجابي عن البلد، ودعم عمليات الترويج لاستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (.heritage.org/index)

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن كل من معهد **"Heritage foundation"** وصحيفة **"wall street "** ، وذلك منذ سنة 1995 (منصوري، 2005، صفحة 143)، ويعتمد هذا المؤشر في بناءه على 10 عوامل تتلخص فيما يلي:

- السيادة التجارية (معدل الرسوم الجمركية ومدى توفر حواجز غير جمركية أخرى)؛
- وضعية موازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)؛

- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ككل؛
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- مستوى الأجور والأسعار؛
- حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- أنشطة السوق الموازية.

حيث تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها،ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يوضح كما يلي (بنحسين، 2009، صفحة 69)

(80-100) وجود حرية اقتصادية كاملة

- (70-79.9) وجود حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (60-69.9) حرية اقتصادية متوسطة.
- (50-59.9) وجود حرية اقتصادية ضعيفة.
- (0-49.9) انعدام الحرية الاقتصادية.

2.2.مؤشر التنافسية:

يعد تقرير التنافسية العالمي والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي " World Economic Forum" في جنيف ، أحد المؤشرات الفعالة لقياس وتقييم القدرة التنافسية لمناخ الاستثمار في مختلف البلدان (الاستثمار، 2009، صفحة 168) وتحديد نقاط قوة وضعف هذه المناخات (بيئة الأعمال)، إضافة الى كونه أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لهذه البلدان بشقيها الكلي والجزئي، قصد تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار ومكوناته وبالتالي تعزيز قدرته التنافسية ضمن مفهوم جاذبية الأقاليم المشار إليه سابقا، خصوصا مع الظرف الحالي والمتسم بالتنافس الحاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مختلف الأقاليم.

3.2.المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عند مجموعة خدمات الخطر السياسي، أو ما يطلق عليه بـ:(PRS GROUP)" من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية International country risk guide أو ما يطلق عليه اختصارا ب :"(ICRG)" وذلك منذ عام 1984 (بولرباح، 2012، صفحة 104)، إذ يهدف إلى قياس المخاطر الكلية (مالية،

سياسية و اقتصادية) المرتبطة بالاستثمار، كما يشمل 140 دولة من بينها الجزائر، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي (الاستثمار ا.، 2011، صفحة 55،56):

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (ويشكل % 50 من المؤشر المركب ككل)
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (ويشكل % 25 من المؤشر المركب ككل)
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (ويشكل % 25 من المؤشر المركب ككل).

4.2. مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال "Doing Business "، سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وذلك منذ سنة 2003 كما يغطي اقتصاديات 189 بلد عبر العالم (WorldBANK, 2014)، ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية وبدوره يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشتمل على ما يلي:

بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع.

5.2. مؤشر الشفافية

تقوم منظمة الشفافية الدولية "International Transparency" بتقييم بلدان العالم سنويا فيما يخص مدى انتشار الشفافية وغياب الفساد من خلال مؤشر الشفافية أو ما يسمى ب: النظرة للفساد، والذي يصدر في تقرير سنوي للمنظمة منذ سنة 1995 مهتما في ذلك بملاحظة مدى أداء الممارسات في الإدارات العامة في مختلف البلدان التي يعطيها، إضافة إلى ملاحظة مدى تفشي ظاهرة الفساد في البلد ودرجة تأثيره على مناخ الأعمال.

ويغطي مؤشر الشفافية 180 بلدا، كما يشتمل على 14 دراسة ميدانية تقوم بها سبعة مؤسسات دولية مستقلة ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب أثناء تعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية بجوانب الاستثمار خاصة ومدى درجة العراقيل التي تواجههم عند مزاولتهم لمختلف مشاريعهم الاستثمارية منذ الوهلة الأولى، كما يرصد مؤشر الشفافية مدى تفشي الفساد والرشوة كظاهرة تواجه المستثمرين.

كما يشترط على الدولة حتى تدرج في هذا المؤشر أن يكون قد تم إجراء 3 مسوحات على الأقل لمختلف الرؤى حول النظرة للفساد على مستوى إقليمها المحلي، وتتباين قيمة المؤشر من الصفر، الذي يدل على درجة عالية من الفساد، إلى 10 أو الى 100 والذي يعني درجة شفافية عالية ((EconomicForum, 2012, p. 94)

3. المؤشرات الإقتصادية الكلية لمناخ الإستثمار في الجزائر:

يعد دراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري أمرا بالغ الأهمية وذلك قصد معرفة تطور الأداء الاقتصادي الكلي وبالتالي محاولة تحديد نقاط ضعف وقوة مناخ الاستثمار في الجزائر، على اعتبار أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تعد من أهم مكونات هذا المناخ ومن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقسم هذه المؤشرات الى عدة فروع وهي:

1.3. مستوى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2018:

إن التحسن المعتبر في أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من سنة 2000 ، أدى إلى تحرك مستويات النمو الاقتصادي من جديد والجدول الموالي يوضح نسبة تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2018.

الجدول رقم (01): نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: النسبة المئوية (النسبة%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7
السنوات	2016	2017	2018					
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	3.2	1.3	1.4					

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على تقارير وزارة المالية، لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع:http://www.dgpp-mf.gov.dz

تعتمد نسبة معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على العملة المحلية الثابتة. وإجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة بواسطة المنتجين المقيمين في النظام الاقتصادي زائد الضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات مالية غير مشمولة في قيمة المنتجات. وهو يُحسب دون عمل أي استقطاعات لاستهلاك الأصول المصنعة أو لنفاد الموارد الطبيعية أو تراجعها.

من ملاحظة الجدول نجد ان معدل النمو في سنة 2000 قد بلغ نسبة **3.8%**، واستمر معدل النمو في الارتفاع الى ان وصل الى مستوى قياسي سنة 2003 وهو **7.2%**،لاسيما بعد الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصاديPNRE، حيث لم يكن في الإمكان تحقيق تلك المعدلات الايجابية دون اثر العوامل الخارجية المتعلقة دائما بالمستوى المرتفع

الذي عرفته أسعار النفط، إضافة إلى عوامل أخرى مثل مستوى المغياثية الجيد الذي أدى إلى تحسن الإنتاج الفلاحي .وظلت هذه المعدلات في مستويات مقبولة نسبيا الى غاية سنة 2008، وانفجار أزمة الرهن العقاري في العالم وركود الاقتصـــاد العالمي حيث بلغ معدل النمو **2.4%**سنة 2008،واستمر في الإنخفاض ليصل الى **1.6%** بسبب انخفاض اسعار النفط التي وصلت 39$ في بداية 2009.

الا ان معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ظل في حدود موجبة بسبب إعادة انتعاش الطلب العالمي على النفط لاسيما في بعض البلدان الناشئة كالصين والهند وغيرها، حيث بلغ**3.6%**سنة 2010، ليستمر بعد ذلك في حدود مقبولة ليصل سنة 2014 الى 3.8% . وما يلاحظ من خلال الجدول ان معدلات النمو أخذت في الانخفاض تدريجيا الى أن بلغت نسبة 1.4% فقط سنة 2018 وهذا راجع الى الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال هذه الفترة

2.3. معدل التضخم:

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة، حسب الاحصائيات الرسمية امتاز معدل التضخم في الجزائر بنوع من التذبذب والجدول الموالي يوضح معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الجدول رقم(02): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنـــــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخـم%	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7
السنـــة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
التضخم%	3,9	4,5	8,8	3,2	2,9	4.8	6.4	5.6	4.3	

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001/2003/2004/2005/2007/.....2016 وأيضا على الموقع:

www. ar.knoema.com/atlas/

من الجدول السابق نجد ان التضخم في الجزائر بلغ ادنى نسبة له سنة 2000 ب 0.3 %، و ذلك نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 ليصل الى 4.2% ، ويرجع ذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9 % بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم، ليسجل انخفاضا سنة 2002 حيث بلغ 1.4%، ثم ليعود للارتفاع في كل من سنة 2003،2004 حيث وصل الى 4.3%،و 4%على التوالي، ليعود الى الانخفاض من جديد

سنة 2005 حيث بلغ 1.4% ويرجع هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، و استمر معدل التضخم بالتذبذب حتى بلغ اقصى قيمة له سنة 2012 اين وصل الى 8.89% نتيجة لتزايد الانفاق الاستثماري ،ليعود الى معدلات مقبولة حيث بلغ 2.92% سنة 2014 ، وبعدها بدأ هذا المعدل في الارتفاع ليسجل اعلى مستوى له سنة 2016 حيث بلغ 6.4% وذلك بسبب قرار البنك المركزي الجزائري القاضي بضخ كتلة نقدية قدرت ب 34 مليار دولار بهدف تعزيز النمو وتحفيز الاستثمار.

3.3. معدل تطور سعر صرف الدينار

يعتبر استقرار سعر الصرف أحد أهم المحددات التي يأخذها المستثمرين الأجانب بعين الاعتبار عند اختيار توطين استثماراتهم.

الجدول رقم(03): متوسط سعر الصرف بين الدينار و العملات الرئيسية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدولار	75.7	77.2	79.6	77.37	72.07	73.37	72.65	69.3	64.5	72.65
اليورو	69.4	69.2	75.3	87.46	89.64	91.32	91.24	95.0	94.8	101.3
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الدولار	74.4	72.8	77.55	79.38	80.56	100.4	109.4	110.9	116.6	
اليورو	99.1	102.2	102.1	105.4	106.4	111.4	121.1	125.3	137.6	

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://andi.dz/index.php/ar/statistique

وعموما فان متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار امتاز بنوع من الاستقرار حيث يتراوح في الغالب ما بين 65-80 دينار ، ذلك نتيجة لتنامي الاحتياطات لدى السلطات النقدية، فقد بلغت ادنى نسبة له سنة 2008 (64 دينار) ذلك نتيجة الازمة المالية التي ضربت الاقتصاد الامريكي تلك السنة.

اما بالنسبة لليورو فنلاحظ ان سعر صرف الدينار مقابل الاورو في ارتفاع مستمر فقد كان 69.5 دينار سنة 2000 ليستمر في ارتفاعه حتى بلغ 106.5دينار سنة 2014 ذلك لتزايد قوة الاتحاد الاوروبي واعتبار الاورو من اهم العملات المستعملة في الاحتياطات الدولية، والانخفاض المستمر للدينار الجزائري

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و 2014 استقرارا اقتصاديا في اغلب المؤشرات الإقتصادية الكلية لمناخها الإستثماري وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة وستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط. وهذا بالفعل ما حدث بعد سنة

2014 حيث أدى انخفاض أسعار النفط الى تدني قيمة الدينار مقابل اليورو والدولار ليبلغ سنة 2018 حوالي 137.6 دينار مقابل 1 أورو وحوالي 116.6 دينار مقابل 1 دولار.

4. مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بمناخ الاستثمار

بعد معرفة اهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة مناخ الاستثمار في الجزائر لابد من معرفة مكانة الجزائر ضمن اهم المؤشرات العالمية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، ذلك ان تلك المكانة تلعب عامل جذب أو طرد للمستثمرين.

1.4. مؤشر الحرية الإقتصادية

يشتمل هذا المؤشر على 179 دولة عادة و قد أتت الجزائر ضمن هذا المؤشر على الشكل الآتي:

الجدول رقم(04):ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2019/2009

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب العالمي	107	105	132	140	145	146	157	153	171	171	170
التنقيط	56.6	56.9	52.9	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2

Source : the Heritage Foundation & Wall Street Journal. Index of Economic Freedom:https://www.heritage.org/index/country/Algeria

من خلال الجدول رقم (04) يتضح ان الحرية الاقتصادية في الجزائر ما زالت ضعيفة وهذا ما يدل على وجود اختلالات و تشوهات في المناخ الاستثماري في الجزائر ،اذ احتلت الجزائر المركز 146 سنة 2014 .ان ادنى تنقيط حصلت عليه الجزائر كان خلال السنوات 2017،2018 ، 2019 على التوالي بـ 46.2،44.7،46.5 هذا ما يدل على انعدام الحرية الاقتصادية في الجزائر (على حسب المؤشر)، اما بالنسبة لباقي السنوات فالجزائر موجودة دائما في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة.

يؤكد الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر تدهور مراتب الجزائر أيضا ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية ،على غرار المؤشر الفرعي لحرية الأعمال والذي حازت فيه الجزائر على (66 نقطة) ،ومؤشر محدودية الفساد ب (28.7نقطة)، كما حصلت على (72.8 نقطة) فيما يخص حرية التجارة و(47.9) فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي إضافة إلى نسبة (45 نقطة)فيما يخص حرية الاستثمار و(45) في حرية العمل و(30نقطة) كنسبة للقطاع المالي و الملكية الفكرية(Terry Miller, 2013, p. 24)

2.4. مؤشر التنافسية

فيما يخص مناخ الاستثمار في الجزائر، فلقد بين تقرير التنافسية العالمي **reports global competitiveness"** لسنة (2018) أن تنافسية الاقتصاد الجزائري قد وصلت الى المرتبة 92 عالميا خلال ستتي 2018 و 2017 وذلك من بين 144 دولة يشملها التقرير، بعدما كانت الجزائر في المرتبة 87 من أصل 142 خلال سنوات 2011 و 2012 ، اما في سنة 2019 وصلت الى المرتبة89 (Schwab, 2019) ، وكان على رأس العوامل التي أدت إلى هذا التراجع، القوانين ومعدلات الضريبة ومشاكل التمويل التي أصبحت تؤرق المستثمرين خلال متابعتهم لأنشطتهم الاستثمارية (الشريف و هوام، 2013، صفحة 79)

الجدول رقم (05):الجزائر ضمن مؤشر التنافسية لسنتي 2018/2017

السنة	القيمة	التغير %
2017	**54**	0.48
2018	**53**	

Source : https://ar.knoema.com/atlas/topics

3.4. مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

تحتل الجزائر في ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير ممارسة أنشطة الاعمال لعام 2019 المرتبة **154**، و الجدول الموالي يبين تنقيط الذي حصلت عليه الجزائر خلال الفترة 2019/2016 و كذلك ترتيبها العالمي

الجدول رقم(06):ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة 2019/2016

السنوات	الترتيب الدولي	مجموع النقاط
2016	**160**	**44.2**
2017	**158**	**46.1**
2018	**159**	**46.2**
2019	**154**	**48.5**

المصدر: اطلس، الجزائر ، سهولة القيام بالاعمال ،2020/01/17
https://ar.knoema.com/atlas

احتلت الجزائر دوما المراتب بين 154-160 ضمن 189 دولة شملتها الدراسة، لتكون الجزائر بذلك هي الأسوء في ترتيب جيرانها (تونس،المغرب)، وتقدمت على بلد عربي وحيد وهي ليبيا لتكون بذلك ضمن أسوء 7 دول عربية في هذا المجال ، رغم ما تعانيه الدول العربية

الاخرى من عدم استقرار سياسي و واقتصادي و الظروف الأمنية نتيجة للثورات على الأنظمة التي مستها ما يدل على التأخر والعراقيل الواضحة في ممارسة الأعمال بالنسبة للجزائر.

4.4. مؤشر الشفافية بناءا على التقرير الصادر من منظمة الشفافية الدولية " International Transparency كان ترتيب الجزائر كما يلي :

الجدول رقم(07): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة 2018/2003

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الترتيب/عدد الدول	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	180/92
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب/عدد الدول	178/111	180/105	180/112	180/105	177/94	175/100
السنوات	2015	2016	2017	2018		
الترتيب/عدد الدول	168/88	146/108	180/112	180/105		

المصدر:من اعداد الباحثتين بناءا على معطيات تقارير منظمة الشفافية الدولية، لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع www.transparency.org

من ملاحظة الجدول نلاحظ تدني ترتيب الجزائر مما يؤكد انخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد وذلك حسب المنظمات الدولية المختصة دائما.الأمر الذي جعل مشكل الفساد في الجزائر كثالث حاجز يعرقل الأعمال والمشاريع الاستثمارية بحسب تقرير التنافسية لعام 2018/2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي' World Economic Forum، والذي تم على إثره استقصاء عدة شركات دولية ومحلية بخصوص عراقيل ممارسة الأعمال في دولة ما، فجاء مشكل الفساد بنسبة 16 % بعد كل من مشكل التمويل ب 19.2% والبيروقراطية بنسبة 18.4%، كأول عقبة في وجه المستثمرين، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الاستثمار في الجزائر (الشفافيةالدولية، 2018، صفحة 10) .

5. الخاتمة :

تناولت هذه الدراسة بالتحليل واقع مناخ الجزائر الاستثماري ومكانته ضمن المؤشرات العالمية المتعلقة بالمناخ، وقد تم التوصل الى ان الجزائر تتميز بمناخ استثماري تحكمه أسعار النفط والغاز ويخضع للمتلازمة الهولندية، فمتى كانت أسعار النفط مرتفعة صاحبه ازدهار واستقرار في معظم التوازنات الكلية وبالتالي توفير مناخ استثماري محفز، أما اذا انخفضت الاسعار - وهو ما حدث بالضبط منذ سنة 2014 الى يومنا هذا- فسينعكس ذلك سلبا على جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولهذا يعتبر الاقتصاد المبني على الريع اقتصادا فاشلا لأنه يعتمد فقط على مخرجات الصناعات الاستخراجية وبالتالي تبقى في المقابل مستويات التنمية منخفضة

جدا، وهذا ما عاد بالسلب على مكانة الجزائر ضمن المؤشرات العالمية الخاصة بالاستثمار حيث انها تتذلى الترتيب منذ انهيار أسعار النفط في العالم.

حسب التقارير الصادرة من مختلف الهيئات الدولية ذات المصداقية العالية فإن ترتيب الجزائر ضمن اغلب المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار ضعيف جدا مما يدل على ان المناخ الاستثماري الجزائري لا يعمل على تشجيع المستثمرين الاجانب لإقامة مشاريع ضخمة خارج المحروقات وبالتالي لابد ان تسعى الجزائر جاهدة من اجل تحسين مناخها الاستثماري من خلال :

- ❖ محاربة البيروقراطية الادارية التي تعرقل مختلف المشاريع الاستثمارية؛
- ❖ دعم مختلف المؤسسات التي تنشط خارج قطاع المحروقات بهدف توسيع و تنمية و تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات وبالتالي التقليل من صدمات البترول على الاقتصاد الوطني؛
- ❖ العمل على القضاء على الفساد في مختلف القطاعات؛
- ❖ التقليل من استخدام العمالة الأجنبية، وتوظيف العمالة المحلية وذلك للتقليل من
- ❖ تحويلات الاموال الى الخارج ، وتحقيق معدلات اعلى من النمو الاقتصادي.

6. قائمة المراجع:

I. باللغة العربية

1. المؤسسة ،العربية لضمان الاستثمار. (2009). *التقرير السنوي لمناخ الاستثمار*. الكويت.
2. المؤسسةالعربية لضمان الاستثمار. (2011). *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت.
3. ريحان الشريف، و لامية هوام. (افريل ،لعدد 36،المجلد الثامن, 2013). دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية-. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* ، العراق
4. زين منصوري. (العدد الثاني, 2005). واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر. *مجلة اقتصادية شمال إفريقيا*،
5. غريب بولرباح. (العدد 10, 2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث، ورقلة*
6. منظمة الشفافيةالدولية. (2018). تاريخ الاسترداد 12 جوان, 2019،
7. ناجي بنحسين. (العدد31, 2009). تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية* .

II. باللغة الاجنبية

1. .heritage.org/index. (n.d.). Retrieved from http://www.heritage.org/index
2. EconomicForum, W. (2012). *the Global Competitiveness Report, (2011-2012).*
3. Schwab, K. (2019). *world economic forum*. Retrieved juin 12, 2019, from The Globa lCompetitiveness Report2019: http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf
4. Terry Miller, K. R. (2013). *Index of Economic Freedom.* (Washington, D.C: the Heritage Foundation and Dow Jones & Company.
5. WorldBANK, I. f. (2014). *Doing business Report,profile ; ALGERIA*
6. www.transparency.org/cpi: https://www.transparency.org/files/content/pages/CPI_2018_Executive_summary_web_AR.pdf